مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الوثيقة: GB.297/STM/2

الدورة: 297

جنيف، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦

لجنة الاجتماعات القطاعية والتقنية والقضايا ذات الصلة

STM

من أجل اتخاذ قرار

البند الثاني من جدول الأعمال

غرض الاجتماعات القطاعية التي ستعقد في عام ٢٠٠٧ ومدتها وتشكيلها

١. بت مجلس الإدارة في اختيار القطاعات المعنية ومواضيع الاجتماعات التي ستعقد في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في دورته ٢٩٢ (آذار/ مارس ٢٠٠٥)[1] ودورته ٢٩٣ (حزيران/ يونيه ٢٠٠٥)[2]. وكانت اللجنة قد تلقت في دورتها ٢٩٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، معلومات عن عنوان وتوقيت الاجتماعات القطاعية الستة[3]، وبتت في طول اجتماع الخبراء بشأن السلامة والصحة في مناجم الفحم، المعقود في أيار/ مايو ٢٠٠٦، وحجمه وتشكيله وغرضه وحصيلته. وبت مجلس الإدارة في دورته ٢٩٥ (آذار/ مارس ٢٠٠٦) في تشكيل وغرض ومدة الاجتماعات القطاعية الثلاثية من أجل التجارة (١٨-٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)؛ والنقل البري (٢٣-٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦)؛ والهندسة الميكانيكية والكهربائية (١٦-١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧).

٢. وخلال عام ٢٠٠٧، سيكون هناك اجتماعان قطاعيان ثلاثيان إضافيان، كان قد اتخذ قرار بشأن تواريخهما في دورة مجلس الإدارة ٢٩٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥) - وهما اجتماع بشأن الأغذية والمشروبات (٢٤-٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧) واجتماع بشأن الصناعات الكيميائية (١٥-١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧). وقد ترغب اللجنة في هذه الدورة أن تتخذ قراراً بشأن طول هذين الاجتماعين وتشكيلهما وغرضهما وحصيلتهما وتعيين رئيس لكل منهما.

قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ

الاجتماع الثلاثي بشأن أثر سلاسل الأغذية العالمية على العمالة، مع التركيز على الحاجة إلى تقوية هياكل الحوار الاجتماعي توخياً لتحقيق اتساق سياسي أفضل

٣. على حد ما أشير إليه في الاقتراح بعقد هذا الاجتماع[4]، نظراً إلى أن سلاسل الأغذية العالمية تعمل بأسلوب يزداد تكاملاً، لا بد لإدارتها من أن تسترشد بسياسات متسقة تكون خاضعة على وجه التفضيل لتأثير الحوار

[1] أنظر الوثيقة: GB.292/PV، الفقرة ٢١٣(ج).

[2] أنظر الوثيقة: GB.293/5، الفقرة ٢٨.

[3] أنظر الوثيقة: GB.294/STM/1، الملحق.

[4] أنظر الوثيقة: GB.292/STM/1.

الاجتماعي. ورغم أن كل قطاع يستحق فحصاً ثلاثياً في حد ذاته من حيث جوانب العجز في العمل اللائق، فإن القرارات السياسية المتسقة تقتضي تقييماً مشتركاً بين القطاعات للقضايا الاجتماعية والعمالية الجارية، وبقدر الإمكان داخل إطار الضوابط الأعم للأهداف الإنمائية المستدامة.

٤. ويُقترح عقد اجتماع ثلاثي من خمسة أيام (٢٤-٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧) لمناقشة أثر سلاسل الأغذية العالمية على العمالة مع التركيز على الحاجة إلى تقوية هياكل الحوار الاجتماعي توخياً لتحقيق اتساق سياسي أفضل، ودعوة ثمانية عشر (١٨) ممثلاً من كل من مجموعتي العمال وأصحاب العمل في مجلس الإدارة. وسيرأس هذا الاجتماع ممثل مجلس الإدارة من المجموعة الحكومية.

٥. وسيكون غرض الاجتماع بحث الاتجاهات الجارية في العمالة على صعيد مختلف القطاعات وآثارها الاجتماعية والعمالية؛ واقتراح التدابير من أجل جعل الحوار الاجتماعي يتسم بالسمة المؤسسية ومن أجل صياغة سياسات متسقة.

٦. وبالإضافة إلى تقرير معلومات أساسية يعده المكتب، سيقدم المشاركون دراسات موضوعية ودراسات حالة من أجل المناقشة. وسيعتمد الاجتماع تقريراً عن مناقشاته واستنتاجات تتضمن مقترحات من أجل إجراءات تتخذها الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ومنظمة العمل الدولية. وقد ترغب اللجنة في أن توصي بأن يعتمد الاجتماع قرارات كذلك.

قطاع الصناعات الكيميائية

اجتماع الخبراء لبحث الصكوك والمعارف والتوعية والتعاون التقني والتعاون الصناعي كأدوات تهدف إلى وضع إطار سياسي من أجل المواد الخطرة

٧. اتخذ قرار في دورة مجلس الإدارة ٢٩٢ (آذار/ مارس ٢٠٠٥) بأن ينظم المكتب اجتماعاً للخبراء بشأن الموضوع المذكور آنفاً[5]، في حين اتخذ قرار في الدورة ٢٩٤ بأن يدوم الاجتماع خمسة أيام تقويمية (١٥-١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧)[6]. إلا أنه بالنظر إلى اعتبارات عملية تتناول تواريخ الاجتماع بما يتيح مشاركة ثلاثية كاملة، طلب الشركاء الاجتماعيون أن تنظر اللجنة في رفع عدد الخبراء إلى اثني عشر خبيراً (١٢) من كل مجموعة وفي تخفيض مدة الاجتماع إلى أربعة أيام واقتراح تواريخ جديدة (وهي ١٠-١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧). وكما جرت عليه الممارسة في الماضي القريب، يقترح المدير العام أن يجري بعد التشاور مع المجموعات في مجلس الإدارة، تعيين رئيس مشهود له بحسن إطلاعه من خارج الاجتماع مما يمكن جميع الخبراء المدعوين من الاضطلاع بدور كامل في الاجتماع.

٨. وسيخلف التغيير المقترح في عدد الخبراء انعكاسات مالية. وكان المكتب قد وضع ميزانية لاجتماع الخبراء بالاستناد إلى الممارسة الجارية القائمة على دعوة ٢٤ خبير لمدة خمسة أيام عمل. ويقدر المكتب أن التكاليف الإضافية الناشئة عن دعوة اثني عشر خبيراً إضافياً تقتضي زيادة تقرب من ثلث التكاليف بالمقارنة بالتقديرات الأصلية وإن كانت ستسجل بعض الادخارات بسبب تقصير المدة. وسيستدعي الأمر إجراء تعديلات في برنامج الاجتماعات القطاعية وأنشطة المتابعة توخياً لاستيعاب هذه التكاليف الإضافية البالغة حوالي ٠٠٠ ٢٧ دولار أمريكي.

٩. وقد ترغب اللجنة في أن توصي بأن يكون غرض الاجتماع مناقشة أفضل طريقة لإدماج صكوك منظمة العمل الدولية وغيرها من الأدوات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين والمواد الخطرة في إطار سياسي وخطة عمل جديدين. ويمكن للاجتماع أن يبحث كذلك في أفضل الممارسات والأطر القانونية الوطنية المناسبة لتشجيع بيئات عمل آمنة وصحية؛ واستعراض أدوار الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال؛ وبحث أساليب إقامة آليات تشاور ثلاثية بشأن السلامة والصحة المهنيتين وأساليب ضمان مشاركة العمال ومنظماتهم في آليات التشاور مما يؤدي إلى بناء ثقافة وقائية بشأن السلامة والصحة في العمل. وينبغي

[5] أنظر الوثيقة: GB.292/STM/1.

[6] انظر الوثيقة: GB.294/STM/1.

أن ينظر الاجتماع أيضاً في أثر المبادرات الجديدة والجارية المتصلة بالمواد الخطرة، بما في ذلك النهج الاستراتيجي على صعيد الأمم المتحدة للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ويمكن أن يعتمد الاجتماع توصيات من شأنها أن تكون أساساً لإجراءات لاحقة لمنظمة العمل الدولية.

١٠. ويقترح المدير العام أن تدعى حكومات البلدان الاثني عشر التالية (١٢) إلى ترشيح الخبراء الذين سيشاركون في الاجتماع بصفتهم الشخصية: الاتحاد الروسي، أستراليا، ألمانيا، جنوب أفريقيا، الصين، فرنسا، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة، الهند، الولايات المتحدة، اليابان. وتستأثر هذه البلدان بما يزيد على ٦٠ في المائة من العمالة في المواد الكيميائية في جميع أنحاء العالم. ويقترح أيضاً أن يحضر الاجتماع اثنا عشر (١٢) خبيراً يرشحون بعد مشاورات مع مجموعة أصحاب العمل واثنا عشر خبيراً (١٢) بعد مشاورات مع مجموعة العمال في مجلس الإدارة.

١١. ويقترح أيضاً، في حال اعتذار إحدى الحكومات الواردة في الفقرة ١٠ عن تعيين خبير، أن تدعى إحدى الحكومات التالية إلى القيام بذلك: إسبانيا، إيطاليا، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، جمهورية كوريا، الدانمرك، سنغافورة، سويسرا، قطر، كندا، كولومبيا، الكويت، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، نيجيريا، نيوزيلندا، هولندا.

١٢. قد ترغب اللجنة في أن تقدم توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاجتماع بشأن أثر سلاسل الأغذية العالمية على العمالة، وباجتماع الخبراء لبحث الصكوك والمعارف والتوعية والتعاون التقني والتعاون الصناعي كأدوات تهدف إلى وضع إطار سياسي للمواد الخطرة، بشأن توقيت ومدة الاجتماعين وغرضهما وتعيين رئيس لكل منهما وحجم كل اجتماع، وفيما يتعلق (عند الاقتضاء) بالحكومات التي يتعين أن تدعى إلى ترشيح خبير والبلدان التي يتعين أن تدرج على القائمة الاحتياطية، كما هو مقترح في الفقرات ٣-٦ و٧-١١.

جنيف، ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

نقطة يتخذ قرار بشأنها: الفقرة ١٢.